

## سنة ١٩٠٦

مسألة طابا . تقرير هام من مختار باشا للحكومة المصرية . سفرى للاستشارة  
عندها المسألة . امواج الحكومتين المصرية والانجليزية الرسمية . بلاغ إنجلترا  
النهائى . تعيين أعضاء اللجنة ومحمد بن الخوص . ملك الانجليزية مانى على عباس .  
تولى عهد إنجلترا فى مصر وخطاب البكرى لـ  
الخدبو فى الاستشارة . عود الى دسائس الؤثره . وفاة البرنس محمد ابراهيم  
بوعبد الدين . وشاية بغيرها انفاص مرتبى . هادئة دنشوى . الخدبو والنظار  
والانجليزية . تأسيس شركة لبتندار والاستنادار . مسألة الرتب أيضاً .

مسألة طابا . أسلفت أنه لما تولى عباس ، أرادت تركيا إخراج سينا من فرمان  
التولية فعارضت إنجلترا ، وانتهى الخلاف بأن بقيت إدارتها فى يد الحكومة المصرية .  
وفى يناير أصدرت الحكومة أمراً إلى براملى بك مفتش جزيرة سينا بوضع  
خفر من البوليس فى نقب العقبة لمراقبة الحدود منعاً لتهريب الأسلحة ، فلم يسمح له  
اللواء رشدى باشا قائد الحامية التركية بالعقبة بذلك ، فرجع وأخطر الحكومة التى  
طلبت من السلطان تعيين لجنة من الأتراك والمصريين لتحديد التخوم بين سينا وسوريا ،  
فلم يحرك ساكناً .

عند ذلك أرسلت الحكومة المصرية بلوكا من العساكر النظامية مع الأميرالين  
سعد رفعت بك قومندان سينا وبراملى بك ، على الوابور نور البحر لاحتلال وادى طابا  
نقلوا بها رغم معارضة الأتراك .

وفى ١٠ يناير وردت برقية من الصدارة للخدبو هذا نصها : « علمنا من جواب



الامير الای سعد بك رفعت



الامير الای براملى بك

اللواء رشدى باشا، أن الامير الایين سعد بك رفعت، وبراملى بك الانجليزى المرسلين من طرفكم على الوابور نور البحر إلى طابا، أنزلا هناك خمسين جندياً نصبوا لهم معسكراً صغيراً. وأنه بالرغم من أن أمير اللواء رشدى باشا أفهمهما بأنه لا محل لاقامتهم تجاه القره قول العثماني فأنهما أصرا على رأيهما ومن حيث إن هذه الحال ربما جاءت بنتيجة قد لا تتفق مع الرضاء العالى ومن حيث إنه يفهم أنكم لم تعطوا الآن تنبيهات من قبلكم فترجو حميتكم وديانتكم المسلم بهما العمل بسرعة على ملافاة هذه الحالة .

فاستدعى الحديو بطرس باشا، وتفاهم معه فى الموضوع واجتمع بطرس بعد ذلك بالنظار، ثم تقرر بعد أن صدر الأمر بسحب القوة المصرية إلى جزيرة فرعون الرد على الصدر بالتالى : من القديم فان موقع طابا تحت إدارة الحكومة المصرية . ومن الثابت أن التلغراف الوارد من مقامكم السامى يوم ١١ رمضان سنة ١٣٠٩ — ٩ أبريل سنة ١٨٩٢ بخصوص شبه جزيرة سيناء يقرر حفظ الحالة على ما كانت عليه ومن حيث إن قومندان العقبة يمانع فى وجود العساكر المصرية هناك فى حين أن الغرض من وجودهم هو منع تهريب الأسلحة، ولكن منعاً



جزيرة فرعون

لسوء التفاهم أمرنا بسحبهم، ومن حيث إن ثقتى بأن هذا لا يرضى صاحب الجلالة الخليفة، فحسماً لهذه المشاكل ومنع تكرارها، أرجو تعيين مندوب من قبلكم ليتفق مع المندوب المصرى على تعيين الحد الفاصل وبذلك لا يقع تعرض آخر لاقامة العساكر المصرية الذين

تقضى الضرورة بوجودهم . .

جاء الرد من الصدارة العظمى في أواخر يناير بما يأتي : « لعدم وجود خلاف بنقطة طابا المجاورة للعقبة فلا محل لتعيين خط فاصل ، ونرجو بذل هممكم في منع الخطر الذي يحدث من إنشاء نقطة عسكرية هناك . . »

وبناء على هذا الرد أرسلت المدرعة « ديانا » إلى طابا في ١٧ فبراير لمنع العساكر التركية من التوغل في سيناء وللحفاظ على القوة المصرية بجزيرة فرعون وعدم اجتلال الأتراك لها . وفي ١٨ منه تزاور قومندانها مع اللواء رشدي باشا .

وفي ٢٢ منه وردت برقية من الصدارة جاء فيها : « بما لا شك فيه أن حوالى العقبة هو تحت إدارة السلطة السنية وأيضاً فإن المقاطعة المصرية هي من الأجزاء المتممة للممالك الشاهانية ولا حاجة لتعيين مندوب لإقامة خط الحدود ؛ وبالرغم من أنه كان يلزم صرف النظر عن إنشاء القره قولات العسكرية التي أرسلنا عنهما برقيتين ، فقد علمنا أخيراً مع الأسف بإرسال مدرعة من طرفكم إلى طابا . وإرسالها لا يتفق مع سابق إشعار نخامتكم . ومن هنا تحدث مسألة لا موجب لها قد تكون منافية لصداقة التبعية ، إذا فرض وأزيلت المدرعة العساكر وأقامت نقطة هناك فنرجو خاصة سحب المدرعة . . »

**تقرير هام من مختار باشا للحكومة المصرية .** بعد ذلك قدم الغازي مختار باشا إلى بطرس غالي باشا ناظر الخارجية تقريراً مطولاً عن المسألة تثبت بنصه لأهميته : « قبل الدخول في ماهية الحادثة نبين وجهة نظر الدولة العلية فنقول إنه في ١١ كانون الثاني سنة ١٣٢١ روى تسليست برقية سامية من استانبول بناء على المعلومات الواردة عليها من قومندان العقبة جاء فيها : إن الإدارة المصرية شرعت في إحداث نقط عسكرية في جهات متعددة بين العقبة والعريش وأنه صار مخافة قومندان العقبة بمنع الانشاءات المذكورة وأخطرت الخديوية المصرية تلغرافياً بصرف النظر عن أمثال هذه المنشآت ، ذلك لأن الدولة العلية لا يمكنها السماح بإنشاءات عسكرية في نقط كان متروكا لإدارتها لمصر بصفة مؤقتة . وبناء عليه لما زرت الخديو وأكدت له المسألة ، قال لي بأنه أرسل تلغرافاً إلى نخامتكم بأن التدابير المذكورة كانت لتدعيم النظام في تلك النقط ، ولأنه لم يسبق تعيين الحدود فإنه طلب في تلغرافه المذكور إرسال مندوبين لتعيين الحدود . وبعد ذلك سمعت بأن قومندان العقبة أخطر مأموري مصر بعدم القيام بعمل أي منشآت هناك ، وأنه على الرغم من هذا الاخطار فقد علم بحصول الانشاءات . لذلك أرسل قوة

عسكرية لهدم ما استحدث ومنع العمل ؛ وعند وصول القوة تضادف وصول الواوور نور البحر وإخراجه خمسين نفرأ من العسنا كر للقيام بعمل الانشاءات ، ومن هذا الوقت حصل الخلاف الذى ما زال مستمراً . ولازلة هذا الخلاف يجب إيضاح ماهية المسألة فى تفسير علاقات مصر بالدولة فنقول :

التصرفات الملكية لمصر وإدارة أمورها الداخلية : كانت مصر من القديم فى قبضة الدولة وكلما دعت الحاجة تعين من قبلها والياً عليها لإدارة شئونها الداخلية لأنها من الأجزاء المتممة للدولة .

ولكن لسبب من الأسباب فان الوالى محمد على باشا قام ضد الدولة وانتصر عليها . وكان من أثر ذلك تصديق مندوبى انجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا على حصول محمد على باشا على فرمان العالى رقم ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٥٧ الذى جاء فيه . . . . . أبقى فى عهدكم بطريق الامتياز إدارة الخطة المصرية المحدودة بمحدودها القديمة المعينة بالخريطة المخطومة بخاتم الصدارة ، مضموماً إلى ذلك الوراثة وشروطها أنه كلما خلا محل الوالى يكون إسناد الولاية لأولاده وأولاد أولاده الذكور ؛ الأكبر فالأكبر ويكون تعيينهم بمعرفة الدولة العلية .

وفى حين انقراض الذكور يكون التعيين من حق الدولة وليس لأبناء الاناث حق فى منصب الولاية . . . الخ . . . وفى هذه العبارة ثلاث نقط مهمة .

أولاً : الخريطة المذكورة ، وعندى صورة منها ، وهى تحدد مصر شرقاً من العريش إلى السويس بوصل خط مستقيم يبق فى شرقه أراضي ولاية الحجاز وسورية .

ثانياً : كلمة إبقاء التركية ، معناها أن مأموريته هى بحسب القديم ، أما إدارة مصر الداخلية فهى تحت قيود معينة منها امتياز الوراثة ، أما حق التصرفات الملكية فهى بمثابة سائر الايالات الشاهانية ( أى كما كانت فى قبضة الدولة العلية ) .

والدليل هو أولاً : إنه عند انقراض الذكور ترجع الى الدولة أمور الإدارة وثانياً : سكان مصر هم تابعون للرغوية العثمانية وثالثاً : أن ليس للخديوية مناسبات سياسية مع الدول الأجنبية ورابعاً : قوتها العسكرية معدودة من القوة العمومية العثمانية . وأمثال ذلك لا يجعل فى الملكية من فرق بين مصر وسائر الولايات الشاهانية . و فقط إدارة الأمور الداخلية تدخل تحت القيود الموضوعة للامتياز وصاحب هذا الامتياز هو المرحوم محمد على باشا ومن بعده حسب قاعدة الوراثة لواحد من أولاده وأحفاده

الذكور ، وخلاصة القول أنه عند العودة لكلمة ( مصر ) يرد على الخاطر تصرفات الملكية والادارة الداخلية ؛ فالكلمة الأولى دائماً محفوظة في قبضة الدولة ، والثانية هو أنه في دائرة القواعد المرسومة يكون من ورثة محمد علي باشا خديو يحمل رتبة الصدارة .

طريق الحج : قديماً كان طلب والى مصر التصريح له باستخدام موظفين مصريين وعساكر مصرية للحفاظ على طريق الحمل الذى يمر بطورسينا والعقبة ومدائن صالح ، ودام هذا الحال خلفاً بعد سلف إلى ما قبل ١٥ سنة . ولما صار البدء بارسال الحمل المصرى بحراً من السويس لم يبق من لزوم لطريق البر فالدولة رأت أن تربط إدارته بولاية الحجاز ، وعلى هذا كانت حدود مصر تتبدى من الوجه وبعده ضبا ومويلح . وبعد تولية الحضرة الخديوية صار استرداد العقبة وصار ترك شبه جزيرة طورسينا لمصر بصفة حدود ( بمقتضى تلغراف ) يستبان منه هذه التفصيلات : أن الدولة بحسب قرار الدول المعين فيه الحد من العريش إلى السويس هو عبارة عن جزء الحق بناء على لزومه إلى الخريطة المصرية ، ولزوال الحاجة صار استرداد قسم منه وبقي شبه جزيرة طورسينا إلى إدارة مصر تحت استرداده عند اللزوم . لهذا لا يمكن قبوله بصفته حدوداً وإن قيام الادارة المصرية بانشاءات عسكرية فيه مخالفة ظاهرة كالشمس .

العساكر الشاهانية الموجودة بموقع طابا ، هى للحفاظ على هذا الحق وفي قسم من ممتلكات الدولة كان ملحقاً بمصر على سبيل الأمانة ؛ وقد يستخلص أيضاً أن التصرفات الملكية فى مصر هى بيد الدولة مثل تصرفاتها فى باقى الولايات وليس فى الأمر معاهدة مبرمة عن طريق أجنبى فالدولة باعتبارها صاحبة الالحاق لها كذلك حق الاسترداد ، خصوصاً وأن الأراضى المتحدت عنها خارجة عن القرار الدولى . لهذا فهى فى كل وقت خاضعة لما هو جار لسائر الولايات .

فاذا قيل بفرض أن هذه الأراضى بموجب التلغراف رقم ٧ أبريل سنة ١٨٩٤ بقيت لمصر ، كما صار إبلاغ بعض الدول ، فالجواب هو أن التبليغ لم يتضمن الالحاق وليس هناك صراحة قطعية بذلك بل على العكس فإن كلمة إبقاء التى ذكرت فى البلاغ لبعض الدول تفيد المحافظة على الحدود القديمة وهى بمثابة إعلان فقط بأن مصر هى المرجع فى كل ما يتعلق بهذه النقطة .

لذلك لم نفهم السبب الموجب للحدة والاعداد الحاصل من جراء منع الانشاءات العسكرية ، وعدم قبول تعيين الحدود فى أرض تركت لمصر مع قابليتها للاسترداد ،

مذكرات م - ٦ ق ٢ - ج - ٢

مع كون ذلك من الحقوق الصريحة للدولة وعلى الخصوص التهديد الواقع بإرسال  
الوابور البحرى ديانا قد يفهم أن مصر ظنت أن لها الخط المرسوم بين العقبة والعريش ،  
ولكن الحقيقة أن النهاية لشبه جزيرة طورسينا وقال السويس وخليج العقبة من الشمال  
والخط الواصل منها الى الجنوب يتشكل منها قطعة مثلثة .

وإن هذا الخط هو حدود بين الدول — فادارة المثلث المتخلف من هذا الخط  
بين العريش والسويس وإن كانت لولاية الحجاز إلا أنه صار السكوت عليها الى الآن .  
على أن تطور مسألة العساكر الشاهانية وتهديدهم في موقع طابا إن هو إلا حق  
صرح للدولة جعلها مجبورة للبحث فيه .

وفي الواقع كذلك أن الخط الممتد من العقبة الى العريش وإن كان بشكل شبه  
جزيرة كبيرة وأن النهاية الشمالية للخليج مع إيصالها بالخط المتقدم يتشكل منها منطقة  
صغيرة هي طورسينا وأن كل خليج من خلجان هذه المنطقة يعرف باسمه الخاص .  
بناء عليه يجب العلم بأنه من حق الدولة العلية في كل يوم إرسال عساكرها لغاية  
جبهة السويس .

موقع طابا المختلف عليه والداخل في شبه الجزيرة إن كانت إدارته تركت لمصر  
فإن مرور فرع خط السكة الحديد الحجازية من العقبة يجعل منه ميناء بالخليج وأن  
سواحل الميناء لا تكون في يد إدارتين . ومع أن الملكية للدولة فإن كل ما هناك هو  
عبارة عن ساحة جبلية صخرية لا تنفع بشيء . وإن ترك إدارتها للدولة لن يضر ذلك  
لمصر في شيء .

وحيث إنه لم يكن لدولة انجلترا أى مناسبة في موقع طابا فليس لوجود الباخرة  
ديانا أى معنى لأية شكوى بحق الكلام هو لسمو الخديو وحده فذلك يرد على الخاطر  
بأن سموه هو العامل على وجود هذه السفينة هناك .

وحيث إنه من أهم وظائف الخليفة المعظم تأمين سلامة طريق الحج ، وكان أمر  
المحافظة يقوم به ولاية مصر إلا أنه من بعد سيكون جلالة الخليفة مجبوراً على القيام به .  
فأعرض لفخامتكم الكيفية رجاء أن تفضلوا بمطالعة الشيء في وقته . .

ولما اطلع الخديو على هذا التقرير تباحت ومصطفى فهمى باشا وبطرس باشا فيما  
جاء به . وبعد مخاطبة الأخيرين للورد كرومر قدما لسموه تقريراً منه بوجوب حفظ



حقوق مصر في سيناء ؛ وبعد المناقشة فيه عدلت عباراته الشديدة . وفي اليوم التالي بعث سموه برسالة سرية للصدارة هذه ترجمتها :

« بناء على التلغراف الوارد أخيراً من نخامتك حصلت محادثتنا مع صاحب الدولة مختار باشا بحضور رئيس مجلس النظار وناظر خارجيتنا ، وكان من الطبعي الرد على جوابه في اليوم التالي .

فحضر لدينا في اليوم التالي الرئيس مع ناظر الخارجية ، وعرفا بأن تقرير دولة مختار باشا لا يمكن قبوله لما فيه من تجاوز لحقوق مصر الممتازة ، وقدما إلينا تقريراً بهذا الصدد ، وقالوا بوجوب إرساله إلى الباب العالي ؛ فبعد محو وإثبات فيه قبلناه منهما مع الاضطرار والأسف ، لأن الرفض قد لا يمكن توفيقه مع موقفنا ولا أرى من حاجة للايضاح .

ماهية هذا التقرير هو أن الحدود المصرية في شبه جزيرة طور سيناء تنتهي بالعقبة ، ويدخل في هذا التحديد موقع طابا ؛ ذلك لأنه بوزود تلغرافكم السامي مع الفرمان الأخير كانت نظارة خارجيتنا بينت الحدود المصرية بناء على طلب اللورد كرومر فيما مر ، وهذا هو سبب الاحتجاج الواقع الآن .

ولما كان هذا التقرير مغايراً بالمرّة لآرائى وأن صداقتى ووجدانى لا يقبلان كتماناه ، وكنت أيضاً مجبراً على تقديمه ، فقد فعلت ذلك بعد محو وإثبات ، تاركا تقدير الواقع لشرف نخامتك .

وحيث إنه من ضمن الأغراض الخفية ، التى يعمل بعضهم عليها ، تصويرى في نظر متبوعى المعظم بصورة أخرى ، لكننى أمين بأن حالى ومقالى يحولان دون ذلك . أما فيما يختص بطريقة حل وتسوية هذه المسألة فانه جاء في خاطرى أن يكون رد نخامتك على التقرير المذكور بما يأتى :

إن التفسير والايضاح هما من حق صاحب الأمر والفرمان دون سواه . وعلى كل حال فانه من الأمور المسلم بها أن الدولة التى تترك مؤقتاً لجهة من جهاتها أمر إدارة جهة ، لها عند اللزوم والحاجة أن تستردها فيقال في هذه الحال :

قضت الضرورة بالحاق الجهة القلاية بصورة قطعية إلى ولاية الحجاز ، والحدود

المصرية تعتبر من نقطة « كذا » ويكون تلغرافكم بصورة قطعية بغض النظر عن جوابنا الذى نص فيه على عدم القبول . هذا على ما أظن هو الحل .

وحيث إنه ثابت من تحرياتي الخصوصية أنه ليس ثم من حق سياننى ولا من سبب للتطور فاني كفيل بأنه لا يمكن تدخل أى طرف آخر . ،  
وعلى أثر وصول هذه الرسالة السرية للاستانة جاء الرد بما يأتى :

« كان قد صرح للادارة المصرية بايجاد عساكر بقدر اللزوم فى الوجه ومويلح وطابا والعقبة وبعض مواقع من شبه جزيرة طورسينا وسواحل الحجاز بسبب إرسال المحمل المصرى بطريق البر كما هو فى علمكم السامى .

وبما أن هذه المواقع لم تدخل فى خريطة التحديد المصرية المرفقة مع فرمان الصادر إلى المرحوم محمد على باشا فى سنة ١٢٥٧ هـ ، ولمسانس الحاجة أعيدت الوجه أولا وبعدها طابا ومويلح والآن العقبة إلى ولاية الحجاز .

أما شبه جزيرة طورسينا فقد صدرت الارادة الشاهانية بالمحافظة على الحدود الممنوحة إلى محمد على باشا وجدكم اسماعيل باشا ووالدكم كما كانت من قبل . ،  
ثم وردت رسالة خاصة من الباب العالى للخديو هذا نصها :

« أتشرف بأن أعرض لسموكم أن إشعار نفخاتكم المتضمن إعادة موقعى طابا والمويلح إلى إدارة ولاية الحجاز وتبليغاتكم الفخيمة فى شأن طريق الصدق والاخلاص الذى اتخذتموه مع الباب العالى ، قد استوجب حصول التقدير والمحظوظة لدى مولانا ملجأ الخلافة ، وبحسب ما أمرت به أبشر نفخاتكم بسلام الحضرة السلطانية العالى .

وعلى حسب إشعار نفخاتكم قد أجرينا التنبيهات على من لزم لآخذ موقعى طابا والمويلح تحت الادارة مباشرة .

أما موقع العقبة فان فرمان العالى الذى أعطى إلى المرحوم محمد على باشا فى ٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧ كما أنه مندرج به جملة الأيالة المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة المشروحة فى الخريطة التى أرسلت فى ذلك الوقت محتوم عليها بختم مقام الصدارة .

كذلك كافة فرمانات العالفة التى أعطيت إلى مصر كان معطوف فيها حدود مصر على فرمان العالى المبين أعلاه .



وحيث لا بد أن يكون فرمان العالى المذكور والخريطة المنبأ عنها موجودين وم محفوظين هناك ، فبطلبهما والاطلاع عليهما لا شك أنه يزول التردد الحاصل لدى سفامتكم فى هذا الخصوص .

ثم بناء على أن إعادة ارتباط موقع العقبة فى الوقت الحاضر إلى ولاية الحجاز هو من أهم وألزم الأمور ، والهمة الجليلة التى تقع من سفامتكم فى هذا الباب تستلزم حظوظية على انفرادها لدى الحضرة الشاهانية صار ينتظر من انتساب وعبودية سفامتكم المسلمة للأعتاب العلية حصول نهو هذا الأمر بدون إعطاء فرصة لتسكن المداخله الاجنبية واستكمال الأسباب السريعة لاعادة ارتباط موقع العقبة بولاية الحجاز كما تقتضيه شيمتكم الجليلة المنطوية على العلم بدقائق الأمور .

هذا وقد أمر حضرة احمد مختار باشا باعطاء الايضاحات المقتضية لذاتكم السامية فى هذا الخصوص افندم .

سفرى الاستانة لانتهاء المسألة . عند ذلك تقرر سفرى فى معية الوالدة وسافرنا من القاهرة فى ١١ أبريل ومعى ملف بصور جميع المكاتبات والوثائق المتعلقة بمسألة طابا .

تعليمات الخديو : وكانت التعليمات التى أعطيت لى أن أقول فى السراى إن الجناح العالى بذل كل ما يستطيعه ولا يزال على ولائه للسلطان ، وأن أقابل سفير إنجلترا ؛ ولكن لا أبوح له بالمكاتبات السرية ؛ وكنت قد استشرت بطرس باشا قبل السفر فيما إذا طلب السفير محادثتى فهل أحادثه فى شئ . ، فأجاب بأن لا مانع وأنه سيخبر كرومر بذلك .

السفر : وركبنا الباشخرة برنس عباس . وفى ١٥ منه وصلنا الاستانة فجاء القزلباشى أغامسى والفريق حسنى باشا للسلام على دولة الوالدة من طرف السلطان .

فى المابين : وقد ذهبت على الأثر إلى يلدز ، فلم أجد رئيس الكتاب ، فتوجهت إلى نورى باشا وسلمته الوثائق ورجوته عرض احترام وإخلاص الخديو للسلطان ، وتسهيل الاعتساب من طرفى ، فدخل ثم عاد يشكر الخديو والسلام لى ؛ وقال لى إن جلالتة أمر بحضورى غداً عند رئيس الكتاب .

وقد ذهبت فى الميعاد المحدد فسلمت على تحسين باشا وأبلغته تحية الخديو ؛ ثم دخل على السلطان وعاد فأبلغنى أن جلالتة متأكد أن سمو الخديو يعاضد الرغبات السلطانية فى مسألة العقبة ، وأبدى ملاحظات ومعلومات تؤيد أن طابا من أراضى

الدولة ، وكلفني أن أكتب للتخديو بذلك ثم قال : إن مختار باشا أرسل يطلب أن تبعث الدولة برقية معينة للحكومة المصرية فلم يوافق السلطان عليها وفضل أن تحل المسألة بمعرفة التخديو .

زيارتي للصدر الأعظم : وفي ١٦ أبريل قابلت فريد باشا الصدر الأعظم فرحب بي . وقد قال لي مثل ما قاله تحسين باشا من جهة السلطان وعن مسألة العقبة . ثم أضاف بأنه كان الوحيد الذي دافع عن التخديو حتى اتهمه السلطان بالتحيز له ؛ ولكنه اقتنع أخيراً بإخلاص عباس وبأن من صالح الدولة أن يكون التابع والمتبوع على وفاق ، لا سيما والتخديو رجل مخلص وصادق الاسلام ومحب للدولة والسلطان ؛ ثم كلفني أن أخبر الجناب العالي بأنه سيدل كل مجهود لمعاونة سموه في الاستانة في المسائل الرسمية ، وأنه ينصح أن تكون المراسلات الخاصة بالعقبة للسراى رأساً وأن الانجليز أميل الآن إلى التساهل في الموضوع .

حديثي مع سفير إنجلترا : وفي ١٧ منه قابلت سفير إنجلترا ودار بيننا الحديث حول مسألة العقبة ، فعلبت منه أنه في ابتداء المشكلة طلب إلى الباب العالي إخلاء طابا وبعدئذ تدور مفاوضات لحل المشكلة ؛ وكان الباب العالي عازماً على القبول ، ولكن ثبت أن الأتراك ينوون احتلال جزيرة فرعون لولا إرسال العساكر المصرية واحتلالهم إيهاها ؛ وقد هددهم الأتراك باخراجهم بالقوة إلا أن حضور المدرعة الانجليزية ديانا حال دون ذلك ، وأن الباب العالي كان قد عين اثنين من الضباط للتفاهم في مسألة الحدود ولكنهما عادا للاستانة بعد مقابلة الغازي لهما .

ويعزى تغيير خطة الباب العالي في التمسك والتشدد إلى الغازي مختار باشا وأحمد عرت العابد باشا .

وقد فهمت من حديثه أن دولته متمسكة بوجهة نظرها وهي إخلاء طابا من الجنود الأتراك ، وذلك عكس ما فهمت من الصدر الأعظم عن خطة إنجلترا . وقد قال لي السفير : إن هذه المسألة لو سلمنا فيها للباب العالي فإنه يتدخل بعدها في كل شيء . ثم تحدث معي في أن الصحف المصرية عدا المقطم تناصر الباب العالي وتساءل عن السبب في ذلك ، فأجبت بأن اللواء - لسان حال مصطفى كامل وجماعته - متصلة بالغازي فتبدأ بنشر آرائه وتتبعها الصحف الأخرى ، فليح لي بأنه يجب القيام بعمل شيء لتدارك هذا التيار الضار .

ثم قابلته في اليوم التالي في مأدبة عند سفير إيران فقال لي : إنه ينتظر النتيجة كمتفرج مثل أبي الهول ! أو جريدة اسبكتاتور الانجليزية !

وفي ٢٢ أبريل ورد لي من مصر كتاب باسم الصدر الأعظم ، وكتب لي عزت بك بأن أحمله إليه بنفسى ، وأخبرني أن الصدر كان قد أرسل برقية لمصر خاصة بنتيجة المخبرات مع مختار باشا ، فأرسل الرد عليه في صيغة غير لائقة ، واضطر الخديو أن يجارى رجال الاحتلال في قبول هذه الصيغة ، وهو يأسف لذلك ويكلفني إبلاغه للصدر شفاهاً فضلاً عن أن سموه كتب له تقريراً بالأسباب التي دعت إلى أن يكون الرد بهذه الصيغة والتقرير مرفق بالرد .

وقد توجهت للصدارة في اليوم التالي فسلمت الرسالة للصدر ، وبينما كان يقرأها دخل شخص لا أعرفه فبدأ على الصدر الامتناع لوجوده وثني جانب التقرير حتى لا يرى ما فيه ، ثم قال لي بالفرنسية : « أخبر الجناب العالى أننا نجرى اللازم الآن لانتهاء مسألة طابا ويلزم أن يساعدنا . » فقلت له : « إن بطرس باشا ينتظر المعونة في مسألة الدير بالقدس . » فأجابني : « عليه مساعدتنا في مسألتنا . وعلى أن أرضيه تمام الرضاء . » ثم خرجت .

وقد قابلت زمباكو باشا فعلمت منه أن الباب العالى سيعمل على حل المشكل بصفة ودية ، يعنى أنه سيتساهل في موقفه ، ففهمت معنى ما قاله لي الصدر من أن المسألة في طريقها للحل .



القومندان ويموث

### انحياض الحكوميين المصرية

والانجليزية الرسمية . بعد ذلك جاءني نبأ بأن الأتراك أرسلوا نفراً لاحتلال رفح . وفعلوا أزالوا عمودى الحدود ونصبوا الأعمدة التركية محل أعمدة التلغراف المصرية فصدرت الأوامر بقيام المدرعة ميزفا وعليها قومندانها ويموث معتمداً من قبل الحكومة البريطانية ونعموم بك شقير معتمداً من قبل الحكومة المصرية ، فلما

وصلت المدرعة في ٢٨ أبريل أرسل قومندانها إلى قومندان العساكر الشاهانية ما يأتي :-  
 « قومندان العساكر الشاهانية برفح . بعد السلام أكتب إليكم هذا لأخبركم أنني  
 جئت مندوباً من قبل الحكومة البريطانية لمقابلتكم بشأن خط الحدود ويمكنني الانتظار  
 هنا ساعتين فقط فاما أن تأتوا إلى أو أذهب إليكم ومعى نعوم شقير بك الذى حضر  
 مندوباً عن حكومة مصر وأرجو أن تتكرموا بالرد حالاً مع رافعه . واعلموا أن  
 مأموريتنا هذه هي مأمورية ودية سلمية ويمكن انتهاؤها بمقابلة قصيرة . ، فلنالم يحضر رغم  
 الانتظار أرسل المعتمدان إليه هذا الاحتجاج :



عمودا الحدود برفح

« حضرة قومندان العساكر الشاهانية  
 برفح . نعلم حضرتكم أننا انتظرنا خمس ساعات  
 في بيت التلغراف تجاه معسكركم لأجل مقابلتكم  
 فلا حضرتكم ولا أرسلتم جواباً . فعدنا إلى  
 الوابور وقد لاحظنا أن عمودى الحدود اللذين  
 كانا قائمين عن جانبي السدرة التى عسكرتم  
 بقرها قد رفعا من مكانهما ولاحظنا أيضاً أن

عمد التلغراف المصرى من خط الحدود إلى طريق بئر رافع قد بدلت بعدد أخرى .  
 فبالنيابة عن الحكومة المصرية والحكومة البريطانية نحتج على فعلكم هذا احتجاجاً شديداً  
 ونطلب أن تعيدوا عمودى الحدود وعمد التلغراف إلى أماكنها وتحافظوا على الحدود  
 المقررة وسنرسل نسخة من كتابنا هذا إلى رجال الحل والعقد من المصريين والانجليز  
 في مصر وإذا أجبتم مخاطبتنا فالطواد لا يسافر من ميناء رافع قبل صباح الغد الثلاثاء  
 الساعة تسعة أفرنجي . ،

وفي اليوم التالى حضر القومندان وقابل نعوم شقير بك وقال له : ، بما أنك معتمد  
 الحكومة المصرية فاني أفأوضك ولكن الكبتن ويموث معتمد الحكومة البريطانية فاني  
 أستقبله كزائر . ، ثم أفهمه نعوم بك أن هذه الرسالة هي احتجاج رسمي ؛ وحفظاً  
 للسلامة عليه أن يكتب لحكومته بتعيين لجنة مختلطة من أتراك ومصريين لتعيين حدود  
 طابا والعقبة .

بلغ إنجلترا الزماني . وفي ١٢ مايو سمعت إشاعة مضمونها أن إنجلترا  
 أرسلت أسطولها إلى بيرة للقيام بمظاهرة بحرية ضد الدولة بخصوص طابا وأنها أرسلت

للدولة إنذاراً باخلاصها ، ولم أستطع التأكد من صحة هذه الاشاعة تماماً فقابلت السفير الانجليزي فأعلمني أن إنجلترا لما رأت أن في قبول مطالب تركيا خطراً على حرية القنال ومصر والعائلة الخديوية أوعز وزير خارجيتها السير ادوارد جراي إليه فرفع إلى الباب العالي بلاغ حكومته النهائي بتاريخ اليوم يدعو إلى إجابة مطالب إنجلترا في عشرة أيام وهذه المطالب هي ١ - إخلاء طابا ٢ - عود عساكر رفح إلى حدم ٣ - إعادة عمودي الحدود في رفح إلى مكانهما .

وقال لي إن السلطان صرح له بأنه لم يكن يعلم أن مسألة طابا قد تخرجت إلى هذا الحد وأن جلالاته لما علم أمر بقبول وجهة النظر الانجليزية بشأنها .

وفي ١٤ منه بعث توفيق باشا الصدر الأعظم الذي خلف المرحوم فريد باشا الرسالة الآتية إلى السير نيقولاس أوكونور السفير الانجليزي بالاستانة : « تشرفت بالمذكرة التي تكرمتم بإرسالها إلى في ١٢ الجاري بشأن احتلال طابا وقد قر الرأي على أن الضباط أركان حرب الموجودين الآن في العقبة والموظفين الذين ينتدبون من قبل سمو الخديو يعمرون معاً على الامكنة اللازمة ليجروا التحريات الفنية على مقتضى القواعد الطبوغرافية ويعينوا على خريطة النقط الطبيعية التي يكون بها ضمان الحالة الحاضرة وبقاء القديم على قدمه في شبه جزيرة سيناء وأن يرسموا خطأ للحدود يبتدىء من رفح بقرب العريش ويتجه جنوباً بشرق على خط مستقيم تقريباً إلى نقطة على خليج العقبة تبعد على الأقل ٣ أميال من العقبة وبذلك تكون الرغائب التي أبدتموها سعادتم في رسالتكم المشار إليها قد تحققت تماماً — هذا ونسأل سعادتم أن تبلغوا ذلك إلى لندن ونأمل أن حكومة جلالة الملك ترى بذلك برهاناً جديداً على رغبتنا الشديدة في دوام حفظ العلاقات بيننا على دعائم المودة التامة وأن في إبداء حكومة جلالاته تمام ارتياحها لذلك دليلاً على القيمة التي نعلقها على حفظ وتوطيد العلاقات الحسنة الكائنة لحسن الحظ بين الحكومتين — أفندم .

الامضاء توفيق »

وقد أرسلت للخديو رسالة بتاريخ ٢٨ مايو جاء فيها : « انتهت مسألة طابا ، ولكن الجميع ساخطون هنا على الغازي مختار باشا وبالأخص السلطان والصدر وناظر الحرية وقد سمعت أحد النظار يقول إن مختار باشا خدم صالحه الشخصي بأخذه سراي نمرة ٣ ولم يفكر في خدمة الدولة ، والصدر يقول إن الدولة العلية لم تتخبر حتى اليوم بصفة رسمية مع إنجلترا بشأن مصر ، ولكن سياسة مختار باشا اضطرتها للخبرة في مسألة طابا ولا يخفى ما في ذلك من النتائج الضارة بتركيا ومصر .

وبالاختصار فالرأى العام هنا تهيج ضد الغازى وراض عن خطة الجناب العالى لدفاعه عن مصالح الدولة والدين رغم حرج مركز سموه ، وقد ظهر لسيدى مما سبق عرضه أن سكون الانجليز لم يكن إلا ظاهرياً وأنهم ضغطوا على الدولة عند اللزوم للحصول على غايتهم ، لأنهم يعلنون أن سياسة الدولة فى كل المسائل كانت تشديداً ثم تفريطاً كما حدث مع كثير من الدول .

وقد حدث فى الايام الاخيرة أن وابوراً بخاريماً ألمانيا كان بمياه البسفور فضبطه رجال الدولة أمام باشا بغجه بحجة فارغة ، فاغتاز السفير لهذا التصرف وركب فى هذا الوابور ورفع فوقه العلم الألمانى ، وأمر قومندانيه بالسير فلم يتعرض له أحد ، وهو الآن يطالب بمبلغ سبعمائة جنيه تعويضاً عن العطل والاضرار . فهكذا أحوالنا هنا ولا حول ولا قوة إلا بالله . .

**تعيين أعضاء اللجنة ومحمد بن النخوص .** بعد ذلك عدت إلى مصر فوصلتها يوم ٢٨ يونيو . وصدر أمر الباب العالى إلى المندوبين العثمانيين فى العقبة أن يجتمعا مع من تنتدبهم مصر لتعيين خط الحدود ، فانتدبت الحكومة المصرية لجنة مكونة من اللواء ابراهيم فتحى باشا والاميرالاي أوين بك مدير المخابرات وتعين نعيم شقير بك سكرتيراً



اليوزباشى اسماعيل المفتى افندى

لهذه اللجنة التى قامت بمهمتها وعينت الحدود بتعيين خط فاصل إدارى بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سيناء .

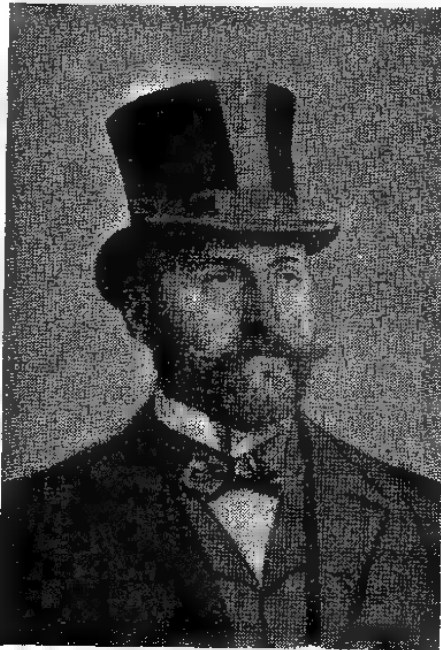
وفى أول اكتوبر وقع مندوبو الحكومتين التركية والمصرية هذه الاتفاقية وأنهى الاشكال .

وصدرت الأوامر إلى اسماعيل افندى المفتى اليوزباشى بمصلحة الأشغال بالجيش المصرى والمستر ويد أحد مهندسى اللجنة المصرية ، بالقيام إلى طابا مع بعض الضباط والعساكر والبنائين ، لاقامة أعمدة الحد . فوصلوها فى

٤ ديسمبر وفى ٣١ منه أنهوا بناء أول عامود على رأس طابا وأعطى نمرة ٩١ ، وآخر عامود على تل الحراب فى ميناء رفح أنهوا إقامته فى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ وأعطوه نمرة ١٠٠ .



ملك الانجليز هانن على عباسي . سمعت من البرنس حسين كامل باشا أن ملك الانجليز كان يعطف على الخديو ويحبه ؛ وكان يعتقد أنه إزاء هذا العطف مخلص له ولكن مسألة طابا غيرت مجرى الأمور ، لأن الانجليز في مصر وفي الاستانة تمكنوا من الحصول على صور البرقيات التي تبودلت بين الخديو والاستانة وكانت كلها ضدهم ، مع أن الخديو كان يظهر لهم بالعكس أنه معهم ومخبراته في صالحهم ؛ فلما اطلع عليها الملك قال : « كنت أظن أن الخديو معنا ، ولكننا نعرف الآن أنه يظهر لنا غير ما يضر فلاثق به . » وبهذه الحالة خسر الخديو عضداً قوياً ضد كرومر ، لأن الملك كان يعترض على تصرفات اللورد ضد الخديو ، أما الآن فان جلالته قد غير اعتقاده وخطته . وأخبرني البرنس حسين كامل باشا أيضاً أن هناك سبباً آخر لوقوف الملك ضد كرومر ؛ ذلك أنه كان يود أن يعمل اللورد على مساعدة السير إرنست كاسل في مشروعاته المالية بمصر حتى تثمر وتزدهر ، لأن الملك في حاجة مستمرة للمال ؛ ولكن كرومر لم يكن ميالاً لمساعدة كاسل ، لأنه صديق الملك ويمد جلالته بالمال ، فلهذا كان الملك والسير كاسل يضران معارضة اللورد .



السير إرنست كاسل

ثم قال البرنس بأن السير كاسل زاره بعد مقابلته للجناب العالي ، وتكلما سوياً عن الخديو فلم يحده متحمساً له ؛ وقال إنه كتب اسمه في دفتر التشريفات أولاً وإنه عندما قرب ميعاد سفره تذكر أن الخديو كان ضيفه يوماً من الأيام وبينهما مودة فطلب مقابلة سموه .

وأضاف السير كاسل إلى ذلك أنه يتوقع أن تقع بمصر في الشتاء المقبل حوادث سيئة لأن كرومر سيعود بالأوامر الشديدة ؛ فسأله البرنس عما يحسن أن

يفعله الخديو مع الملك ، فقال إنه يجب التأنى وعدم الاندفاع في شيء . هذا وقد أخبرني دومرتينو باشا أنه رجا السير إرنست كاسل في أن يعمل لإصلاح العلاقات بين الخديو والملك .

ثم علمت منه أيضاً أن اللورد كرومر ، أثناء المفاوضات التي جرت بخصوصه طابا ، جاء للخديو يوماً وقال له بصراحة إنه حصل على صور البرقيات والمكاتبات المتبادلة بينه وبين السلطان ، ويفهم منها بأن الانجليز ضد صالح مصر . وأنه علم من بروستر بك أن الذي يشجع الخديو على العمل ضد الانجليز هي شخصية تعمل من وراء ستار وأنها كلما جاء اللورد لمقابلة سموه ، فإنها تجلس وراء الباب الفاصل بين قاعة الاستقبال وغرفة المكتب ، وتستمع للمحادثة التي تدور بين الاثنين . وقال له بروستر إن الانجليز يبحثون الآن في مسألة خلع الخديو .

وحدثني دومرتينو باشا بأن كاسل قال للخديو عند مقابلته لسموه إن ملك إنجلترا متأثر جداً من سموه ، وإنه قال : « إني لا أعتذر للخديو أنه جعلني على وشك الدخول في حرب مع تركيا » ، وأضاف كاسل إلى ذلك أنه يصعب الآن تحقيق أمنية الخديو في إصلاح الأمور بين الطرفين .

ولي عمره انجلترا ومطاب البكري له . في ٢٩ مارس حضر البرنس دوجال وقريته وكان في استقباله في المحطة الخديو وشقيقه ، والنظار والمستشارون والكلام والمحافظ ، وكبار رجال المعية ؛ وكذلك استقبله اللورد كرومر وقريته ؛ وقد ركب الجساب العالي مع البرنس في عربة ، وركب البرنس محمد علي مع البرنيس دوجال ، وركب الباقون العربات خلفهم .

وكانت الطريق غاصة بالجمهور المحتشد بين المحطة وسراي عابدين لمشاهدة الموكب ولكن الاستقبال كان فاتراً فلم يصفق ولم يهتف أحد .

وبلغني من الخديو أن البرنس استاء من الفرقة الموسيقية الانجليزية التي كانت في استقباله ، لأنها لم تتم عزف السلام الملكي .

وفي ٣١ مارس تناول طعام الغداء على مائدة السردار بالعباسية ، وشاهد ألعاباً رياضية قامت بها الجنود .

وفي مساء اليوم نفسه أقام له الخديو مأدبة عشاء فخمة .

ولي العهد وأعضاء مجلس الشورى : وكان أعضاء مجلس شورى القوانين قد طلبوا مقابلة البرنس فأذن لهم بذلك وساء الخديو تصرفهم هذا ؛ إذ كان سموه يريد

أن يقدمهم أحد رجال التشريفات . ولما قابلهم البرنس خاطبهم باعتبارهم نواب البلاد . وقد خطب رئيس الجمعية العمومية أمام سموه ، وطلب في خطبته أن يزداد الجزء المخصص للتعليم من الميزانية المصرية ، لأن المقرر الآن لا يكفي لسد حاجة البلاد .

وبعد خروجهم من عنده فكروا في إرسال عريضة إليه ، يطلبون منه فيها التوسط لدى خديويهم في منح البلاد نظام الحكم الدستوري . ولكنهم عادوا فرأوا أن في هذا التصرف إحراجاً لعباس . فقرروا أن يتقدم السيد محمد توفيق البكرى عضو مجلس الشورى إلى البرنس على صفحات الصحف بكتاب مفتوح . يعرب فيه لسموه عن أمانى الأمة المصرية . وهذا نص الكتاب :

« إلى صاحب السمو ولى عهد الدولة البريطانية . من سماحة السيد البكرى نقيب أشرف الديار المصرية .

يا صاحب السمو الملكى :

إن المصريين لمبتهجون سروراً بزيارة سمو ولى عهد أكبر دولة فى الأرض بسطة فى الملك ، ونفوذاً فى عالم السياسة . هذه الدولة التى قام بناؤها العالى المتين على أساطين قوة الدستور والحرية الشخصية ، ورعاية الحق لها وللغير . هذه الدولة التى احتلت بلادها منذ ثلاثة وعشرين عاماً ، على أن تمنحها كل وجوه الرقى ، لتسلها زمام أمرها .

ولقد استبشر المصريون وابتهجوا فى أنكم تنازلتم وخصصتم أعضاء مجلس شورى القوانين بحظوة مقابلتكم العلية ، بل فوق ذلك تفضلتم ولقبتموهم فى خطاب سموكم المنيف « بنواب الأمة » ، مما أودع فى المصريين الأمل أن تكون لهذه المقابلة أشرف ذكرى عند الأمة المصرية ، متى أصبح أمثال هؤلاء الذين تشرفوا بمقابلة سموكم من رجالها نواباً حقيقيين .

المصريون يا صاحب السمو الملكى أكثر الأمم وفاء لمن يسديهم الجليل ، وهم يعترفون سرراً وجهراً بالتقدم المادى العظيم الذى نتج لوادى النيل من مهارة المهندسين الانجليز ، ومن أعمال موظفى الاحتلال الصادقين .

ولكن الأمة التى كان لها دستور نيابى قبل عهد الاحتلال ، ولم ينشأ مجلس الشورى بشكله الذى هو عليه فى أول الاحتلال ، الامع وعد من اللورد دوفرين مندوب بريطانيا العظمى إذ ذاك — أن يكون هذا المجلس بعد قليل من السنين مجلساً

نياياً كاملاً ، يساعد الحكومة على أداء وظيفتها أحسن أداء ، لا بد أن تذكر هذا الامتياز الذى كان لها دائماً ، كما أنها لا تنسى هذا الوعد بالحصول عليه ، وهى اليوم وقد سمعتم أعيانها نواباً أكثر ما تكون ذكراً له ، رجاء أن تكون زيارة سموكم سيماً كبيراً فى مساعدة عاجلة من دولة بريطانيا العظمى ، لنيل المصريين دستوراً نياياً شريفاً . ذلك الدستور الذى التمسته الجمعية العمومية ( وأعضاء مجلس شورى القوانين من جملتها ) من جانب الحكومة الخديوية رسمياً قبل سنتين . ذلك الدستور الذى قال عنه جلالة والدكم المعظم أخيراً فى البرلمان : « إن البلاد التى منحها الإمبراطورية الانجليزية حكومة نياية أدى ذلك الى نموها وتقدمها وسعادتها ، كما أدى الى ازدياد روابط الصداقة بينها وبين الإمبراطورية . فتفضل يا صاحب السمو الملكى ، واجعل هذه الزيارة الشريفة خير مذكر لدولة بريطانيا العظمى بالوفاء بوعدنا ، فى أول عهد احتلالها ، لتبقى لهذه الزيارة أشرف الذكرى وأدومها لدى المصريين . »

وقد نشر هذا الخطاب أولاً فى صحيفة المؤيد بتاريخ ٣ أبريل . وعلقت عليه بقولها : « لقد أحسن سماحته فى أسلوبه ، وبتضمنه تلك الكلمة العالية التى ألقاها جلالة الملك إدورد السابع ملك إنجلترا وإمبراطور الهند والمستعمرات البريطانية ووالد صاحب السمو ضيف مصر العظيم اليوم ، من أن كل أمة لانجلترا سيادة عليها أو شأن فيها منحها دستوراً نياياً ، عاد عليها بالتقدم والسعادة ، وزاد فى روابطها مع الدولة البريطانية . » وبعد ذلك نشرته الأهرام والمقطم والظاهر والجوائب المصرية ، ونشرت خلاصته جريدتا الوطن ومصر ، وترجمته من العربية إلى الانجليزية جريدة الغازيت اجبسيان والجورنال دى كير والبروجريه ، ونشرت خلاصته جريدة الاجبت ومورنن نيوز والفاردي الكسندى وكثير من الصحف الطليانية ، وعلق كثير من الصحف المصرية عليه تعليقات مؤداها أن الشعب المصرى أصبح يشعر بحقوقه ، وأن هذا الخطاب دليل الحياة وشعور الأمة بالضغط عليها .

أما الجرائد الانجليزية فلم تعلق عليه بشيء ؛ وأما جريدة البروجريه المنحازة لدار المعتمد الانجليزى ، فقالت انه لم يحن الوقت لمصر أن تكون فيها حكومة نياية . ونحن لا نرى من الوطنيين واحداً فقط متضلعا فى المعلومات الأساسية اللازمة لهذه الغاية ، وكذلك قالت بعض الصحف الفرنسية بهذا الرأى .

وقد ردت المؤيد قائلة :

ولا يهم المصريين أن يكون بعض الأجانب في مصر أو كلهم ضد هذا الاقتراح؛ لأن هؤلاء يحبون أن يتوغلوا في استنزاف ثروة المصريين واستلاب أموالهم وأملأهم بكل العوامل التي في أيديهم الآن من الامتيازات، ومبادلة المنافع بين بعضهم البعض، وبإخلاق الوطنيين إلى الفتور العميق الذي لا ينهم منه منه..

ولقد كان الخطبة رئيس الجمعية العمومية، وطلب زيادة ميزانية التعليم، ولخطاب السيد البكري بطلب مجلس نيابي، ضجة وأثر كبير في الرأي العام المصري، وكان هذان الأمران موضوع شرح الصحف وتعليقاتها عدة أيام.

وفي ١ أبريل ركب البرنس وقرينته من سراي عابدين إلى المحطة عربية خديوية بدون احتفال رسمي، وودعهما الخديو والنظار والورد كروم وكبار الموظفين الانجليز. وقد أبدى سمو البرنس لدى ركوبه عظيم شكره للجناب الخديوي على حسن تلقائه وحفاوته.

وقد سافرا إلى بورسعيد، وركبا الدارعة، رينيون، للتجول بها في البحر الأبيض المتوسط.

وكانت الوالدة على وشك السفر للاستانة، فجاءت إلى عابدين في عصر ١١ أبريل. فأوفدني الخديو إليها لرجائها الانتظار قليلا.

الخديو في الاستانة. في ١٠ يونيو حضر الخديو للاستانة، واستقبل بها كالعادة. وقد قابل سموه جلالة السلطان، وخرج من لدنه مسرورا بالحفاوة التي لقيها. وفي ١٢ منه دعي سموه إلى مأدبة في يلدز، ومعه حسني باشا وبعض الحاشية. وقد قام سموه بالتزاور بينه وبين السفراء كالمعتاد في ١٤ و ١٦ يونيو.

وبقي سموه في الاستانة حتى ٢٦ يونيو، ثم بارحها بعد ذلك إلى الحمامات حتى ديفون، وظل عزت بك مع الوالدة، وسافرت أنا إلى مصر لانتهاه مهمتي ولاكون على صلة بالنظار.

عُود إلى رئاسي الزهر. في أثناء وجود الخديو بالاستانة وردت إليه شكاية رفعها المفتي الشيخ محمد بكري عاشور الصدي إلى قائمقام الخديو في مصر، وهو رئيس النظار، ملخصها: «في أثناء امتحان الشيخ حسين محمد الرفاعي في الشهادة العالمية

على يد ستة أعضاء ، من بينهم المفتي ، سأل شيخ الجامع (\*) المتخين عن هذا الطالب ، فأجابوا ما عدا أحدهم وهو الشيخ البحراوى بأن الطالب يستحق الدرجة الثالثة ، وقدم تقرير من اللجنة بذلك ؛ ولكن الشيخ البحراوى لم يرد التوقيع عليه ، مع توافر أغلبية اللجنة ، بحجة أن الطالب لا يستحق شيئاً . وفي اليوم التالى أرسل شيخ الأزهر بأنه غير أعضاء اللجنة ، وقد أتى بأربعة أعضاء جدد ، وأبقى الشيخ البحراوى وواحداً آخر فقط ، وعين الشيخ بخيت بدل المفتي . ويعتبر الشيخ المفتي هذا التغيير فى أواسط الامتحان وبدون سبب ظاهر ماساً بشرفه وشرف الأعضاء الذين غيروا .

وهو يطلب النظر فى شكواه ، والعمل على صون كرامته ، وكان ذلك فى ٢٥ يونيو . وبعد عودتى إلى مصر ورد إلى من الجنا ب العالى باسم محمود محمد افندى أحد موظفى الديوان العربى رسالة مؤرخة فى ١٣ يوليو ، وفيها : « إن الجنا ب العالى اطلع على شكوى المفتى التى قدمها للقائمقام ، ويأمرنى باستحضار المفتى وتعنيفه على شكواه وطعنه فى الشيخ الأكبر ، وبأنه كان الأولى تقديم هذه الشكوى إلى الجنا ب العالى بدل تقديمها إلى رئيس النظار ؛ ثم أطلب كذلك شيخ الأزهر ، وأخبره باستياء الخديو لهذه الأعمال التى تستدعى تكدير خاطره فى السفر الذى قصد منه إلى الراحة والاستشفاء ، وأن سموه كان قد نبه على الشيخ قبل سفره بتلافى مثل ذلك إذا حدث .

والخلاصة أن الجنا ب العالى لا يريد مطلقاً أن تتكرر هذه الفصول وتلك الضججات ، ولا سيما بين رجال الأزهر .

وقد قمت بما كلفت به فى أسلوب أدبى لا يفضب الشيخين .

ثم وودت إلى رسالة أخرى بتاريخ ٢٢ يوليو ، وفيها يأمر الخديو أن أستحضر الشيخ المفتى ، وأخبره بأن الخديو مقتنع الآن بأنه يعنى بالمسائل الشخصية ، أكثر من أى شىء آخر ، وأن هذه هى النقطة التى كان يخشى سموه أن تسقط مركزه ومهابته ، ودليل ذلك ما حدث الآن من دسائسه فى حق شيخ الأزهر ؛ وأن شيخ الأزهر غير كفء حقيقة لأنه مكنه من التحدث ضده ؛ ولكن الجنا ب العالى لابد أن يتخذ خطة إزاء شيخ الأزهر وإزاء المفتى معاً عند عودته . وأنه منذ اليوم قد أمر بفصل ابنه الموظف بالآوقاف الخصوصية . ويأمر جنابه بتبليغ هذا القرار إلى مدير الآوقاف الخاصة للعمل به من اليوم ؛ أما الشيخ نفسه فسيكون حسابه معه يوم يعود .

(\*) وهو يومئذ الشيخ خضونة التواوى



وفي الرسالة أمر كذلك بأن أقابل شيخ الأزهر وأفهمه أن يسير في طريقه دون تغيير في خطته حتى لا يفهم أحد أن المفتي ظفر به أو فاز عليه .  
وأن أقابل بطرس باشا وأخبره بأنه إذا حضر له المفتي فإنه يعنفه ويفهمه بأن ما حدث من الجنب العالي في موضعه .

وأن أنه على أحمد شوقي بك بالإيعاز إلى الصحف الوطنية لتعلن طرد ابن الشيخ المفتي من الأوقاف الخديوية ، حتى يذاع الأمر ويعلمه الجميع .  
فنفذت هذه الأوامر في الحال ، وحاول الشيخ المفتي أن يبرئ نفسه ويشكو من قسوة القرار القاضي بفصل نجله ، ولكني أريته خطأه في تصرفاته .

**وفاة البرنس محمد ابراهيم وحيد الدين .** في ٢٠ أغسطس توفي في فرنسا



البرنس محمد ابراهيم وحيد الدين

البرنس محمد ابراهيم وحيد الدين ، وشيعت جنازته في ٤ سبتمبر بالاسكندرية وفي اليوم التالي بالقاهرة ؛ ودفن بمدافن الامام الشافعي ؛ ورافقت جثمانه من الاسكندرية إلى القاهرة حرمه البرنيس صاحبة هانم والبرنس ابراهيم حلى باشا ، وبعض البرنسات .

**وساير بغيرها انقاص مرتبي .** في ١١

أبريل قصدت إلى المستشار المالي وأتممت — بناء على الأمر — معه موضوع الزيادة المطلوبة لمرتبات الديوان الخديوي في الميزانية — وكانت لم تتغير من عهد توفيق — فأصدر الأوامر اللازمة لتنفيذها .

وكنت قد لاحظت أثناء وجود الخديو بالاستانة تغيراً من ناحيتي لم أعرف سببه في حينه ، وبعد رجوعي للقاهرة جاءني رسالة بتاريخ ٩ يوليو من جنيف بامضاء (محمود محمد) .... بأنه بناء على الأمر الخديوي يجب أن يكون مرتبي كمرتب عزت بك ألفاً ومائة جنيه بدلاً من ألف ومائتين كما هو الآن ، وذلك لأن سموه لاحظ ألا يكون هناك فارق في مرتبات رؤساء الديوان . وقال لي محمود محمد اقدي في الرسالة ، إنه عرض

لسموه أن هناك وفراً في ميزانية السراى يمكن أن يكمل منه مرتب عزت بك إلى ألفه ومائتى جنيه فأمر سموه ببقاء المتوفر ، ووعد بأن يكمل مرتبنا في العام الآتى .

وقد فهمت ، عند ورود هذه الرسالة ، أن لما شعرت به من تغير الجنب العالى نصيباً من الصحة ، فحاولت أن أعرف السر فى ذلك . وأخيراً علمت أنه أثناء وجودى بالاستانة وشى فى حق لى سموه بأنى أمرت بصنع « سقالة » ، لوابور « فيض ظفر » لدى مصلحة الركائب ومن أخشابها . وهذه الوشاية تطوع بها زامر افندى ضابط بوليس السراى .

وعلى أثر ذلك بعثت برسالة لسمو الخديو أننى فيها مارقى إليه ، وأبين أننى دفعت ثمن « السقالة » ، لمصلحة الركائب ، وكذلك كل ما تكلفه « فيض ظفر » ، من الإصلاحات وبعثت بالايصالات التى تثبت ذلك . ورجوت سموه صفاء خاطره من ناحيتى مع استعدادى لتنفيذ إرادته فيما يختص بمرتبى — وإن كان المؤلم فى ذلك أننى أنا الذى سأقدم الميزانية لنظارة المالية وسأعاقب نفسى يدي ... الخ .

وفى ٢٧ أغسطس جاءنى رد بامضاء محمود محمد افندى يتلخص فى « أن الجنب العالى لم ينظر فى مسألة المرتبات إلى الوشاية التى ذكرتها فى رسالتى ولم يبد على سموه أى غضب أو تأثر حينما أمر بذلك ، وأنه متأكد أن الجنب العالى سيقب بوعده فى العام القادم . » وفى ٢ أكتوبر قدم الخديو من الاستانة وكنت فى المستقبلين ، وقد أردت أولاً أن أحاطبه فى الموضوع . ولكنى فضلت الانتظار حتى تسنح فرصة مناسبة . وكان ذلك فى يوم ٤ أكتوبر إذ استدعانى سموه إلى قصر المنزه ، واستقبلنى ببشاشة ولكنى كنت لا أزال متقيض الصدر ، وقد سألتى رأى فى تعيين « زامر افندى » ملاحظاً لمربوط ، وكان أمره قد صدر بذلك ، فانهزت الفرصة وقلت لسموه : « لولا أن هذا الرجل فى خدمة أفندينا لما تأخرت عن مقاضاته أمام المحاكم على وشايته وزعمه أننى استخدمت « سقالة » لمصلحة الركائب فى فيض ظفر مع أنى دفعت ثمنها كما ينطق بذلك السند الذى بعثت به لأفندينا . » فطيب خاطرى من هذه الوجهة . وأرانى ، فى تلطف ، أننى مخطئ فى تكليفى واحداً من المصلحة بعمل « السقالة » ، وكان الأولى أن أوسط أحد أصحابى . فقلت لسموه : « إننى لم أجده بين أصحابى من أستطيع تكليفه هذا العمل . » ثم قال لى : « إنى أعرف أنك دفعت أجراً عن كل شئ أجرى فى فيض ظفر ولكنهم خدعوك واستخدموا عمال المصلحة . » ثم أشار إلى من طرف خفى أن أحمد الله على

أنه لم يعاملنى كما عامل عزت بك وغيره . وذلك لأنه علم أنى دفعت نقوداً ؛ أما هم فاستخدموا بعض الزوارق لمصالحهم الخاصة .

وفى أواخر أكتوبر أتممت عمل ميزانية المعية وعرضتها على سموه وقلت : « لانه بناء على الأمر وضعت بيدى أمام اسمى ١١٠٠ جنيه فى العام وكذلك أمام اسم عزت بك ؛ ولكن يا أفندينا ماذا يكون موقفى أمام المالية التى قررت لى ١٢٠٠ جنيه ؟ ، فأجابنى : يا شفيق ، أنت تعلم أن حسن عاصم باشا مع تمسكه بالرياسة وحبه أن يعمل مستقلاً لم يعمل ما عملته أنت ، ، فعرفت فى الحال سبب غضبه وهو أنى كتبت فى الميزانية عناوين جديدة لبعض الوظائف ، فاعتذرت عن ذلك لسموه بأن غرضى أن تكون ميزانية المعية مرنة ، واستسمحته فى أنى لم أستشره فى ذلك . فنظر فى الميزانية ورأى فيها وفراً فأضاف منه إلى مرتبى ومرتب عزت بك مائة جنيه لكل منا ؛ وقدمت الميزانية على ذلك .

**حادثة دنشواى .** كان من أعظم حوادث هذا العام حادثة دنشواى المروعة التى اهزت لها البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، وكان لها أسوأ الآثار ؛ وخلاصتها أن فرقة من الجنود الإنجليزية خرجت مع ضباطها قاصدة إلى الاسكندرية بطريق البر ؛ وكانت الحكومة قد أرسلت أوامر إلى العمدة والحكام الإداريين بالعمل على راحتهم عند مرورهم ببلادهم ؛ فلما وصلت هذه الفرقة إلى منوف أخبر بعض رجالها مأمور المركز برغبتهم فى الصيد ببلدة دنشواى المشهورة بكثرة حمامها ، وتوجه إليها بالفعل خمسة من الضباط للصيد ؛ ولما وصلوا إليها اتحدرو بعضهم إلى أجران البلدة ، وأراد أحدهم صيد حمامة فأخطأ التصويب ، وجرح امرأة كانت تسوق النورج ، واشتعلت النار فى ذلك الجرن ؛ وكان زوج المرأة حاضراً فهجم على الضابط وأراد أن يقوده إلى مركز الحكومة ؛ واجتمعت حولها الأهالى ، وجاء بقية الضباط لانقاذ زميلهم ؛ وفى أثناء ذلك حضر الخفراء وشيخهم لانقاذ الضابط ، فظن بقية الضباط أنهم آتون للفك بهم فأطلقوا النار عليهم ، فأصيب شيخ الخفراء وعدد من الأهالى .

وعندئذ هاج السكان ورجعوا الضباط بالحجارة ، وضربوهم بالعصى الغليظة . فأصيب منهم المايجور كوثين وجرح اللقنتن سميث ؛ وقد قبض الخفراء على هذين الضابطين وثالث معهم وجردوهم من سلاحهم وحبسوهم حتى جاء ملاحظ البوليس ، وأوصلهم إلى معسكرهم . أما الضابطان الآخران ؛ وهما الكابتن بول والطبيب البيطرى ؛ فخربا وقطعا نحو ثمانية كيلو مترات عدواً ، ثم سقط الكابتن صريعاً لأنه كان مصاباً

بجراح خطيرة وتوفي على الأثر . وأخيراً توجه الطبيب وأخبر العساكر فحضروا على الفور ، وقبضوا على من كان حول القتييل من الأهالي وفرّ أحد الأهالي من أمامهم فتبعوه وقتلوه ومثلوا بجثته .

وأبلغ الحادث إلى السلطات العليا فحضر في الحال مستشار الداخلية ومدير المنوفية ورئيس النيابة وعدد عظيم من رجال البوليس مسلحين بالبنادق والسونكي ؛ وقبض على عدد كبير من أهالي دنشواي ، وبدى بالتحقيق معهم في الحال ؛ واستمر التحقيق عدة أيام ؛ ثم صدر القرار بإحالتهم إلى المحكمة المختصة في يوم ٢٤ يونيو ليحاكموا أمامها ؛ وكانت مؤلفة من بطرس غالي باشا رئيساً ، والمستر هيتز وفنحي زغلول بك والمستر بوند والقائمقام لادول القائم بأعمال المحاماة والقضاء في جيش الاحتلال .

ثم وقف عثمان بك مرتضى وتلا قرار نظارة الحقانية بعقد المحكمة المختصة للنظر في التعدي الذي وقع في ١٣ يونيو ؛ ثم قرأ تقرير الاحالة الصادر من سعادة شكرى باشا مدير المنوفية بناء على انتدابه من حاكمدار العاصمة ، وهو يتضمن تفصيل الحادثة .

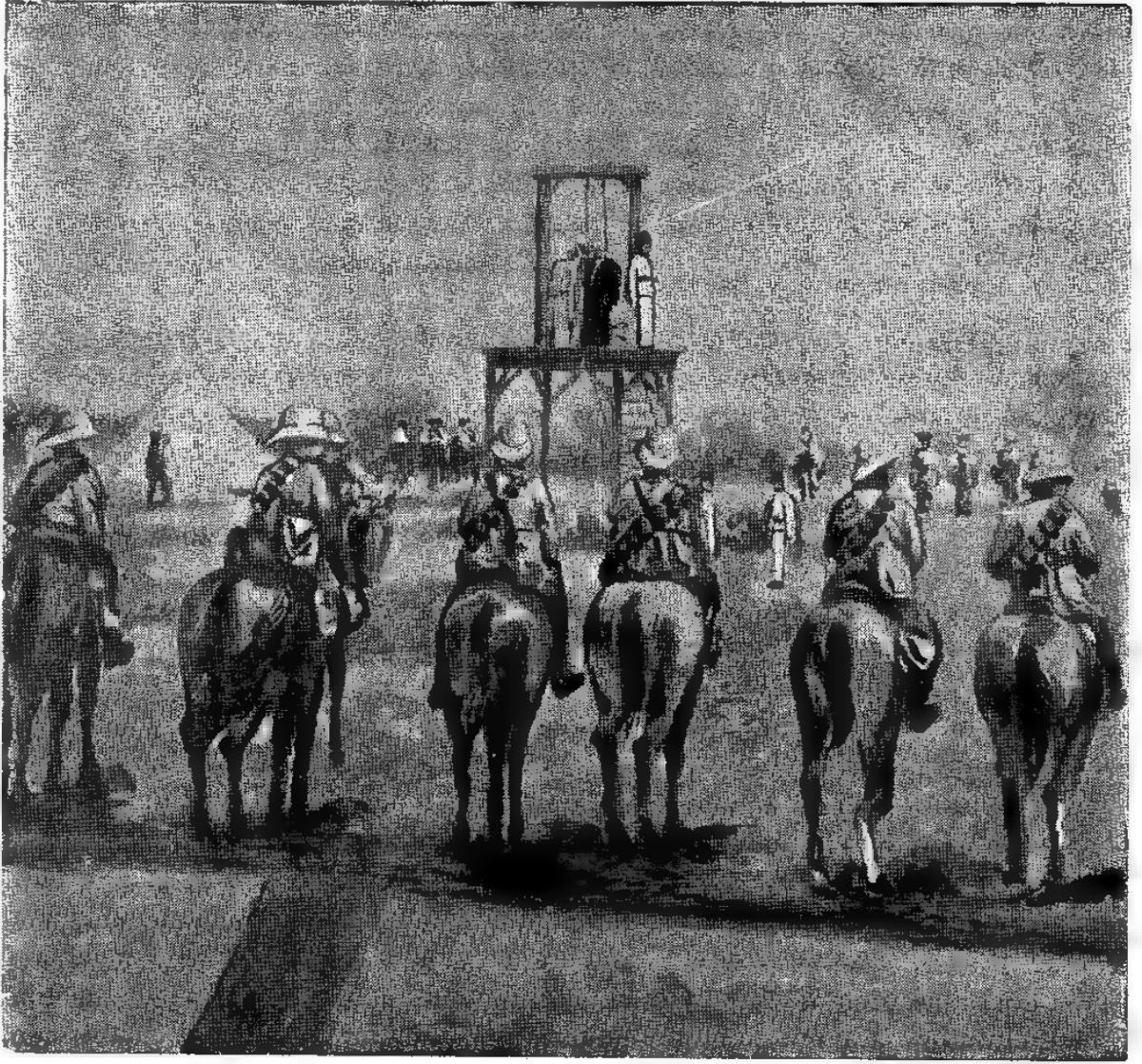
وعلى أثر ذلك قام ابراهيم الهلباوى بك المحامى العمومى وذكر وقائع الحادثة ، وقال : « حيث إن هذه الجريمة من الجرائم الشديدة ، فطلب معاقبة المتهمين بأشد عقوبة بعد سماع شهادة الشهود . » وكان محامو المتهمين هم أحمد لطفى بك ، ومحمد يوسف بك ، وعثمان يوسف بك ، واسماعيل عاصم بك .



ابراهيم الهلباوى بك



أحمد فتحى زغلول بك



إنفاذ عقوبة الاعدام في المحكوم عليهم في حادثة دنشواي

وبعد انتهاء الاستجوابات والدفاع قام ابراهيم الهلباوى بك وقال : لا يوجد مصرى لا يشاركنى فى شعورى نحو الحادثة ، ولذلك أطلب الحكم على المتهمين بأشد عقوبة . ثم قال : فاذا تقدمت اليكم وطلبت رفع كل رحمة من نفوسكم لمعاقبة هؤلاء المتهمين وخصوصاً رؤساء العصاة لا أكون مغالياً .

وفى ٢٧ يونيو أصدرت المحكمة حكماً لا يقبل الطعن وهو يقضى على أربعة بالاعدام ، وعلى اثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى واحد بالسجن خمس عشرة سنة ، وعلى ستة آخرين بالسجن سبع سنين ، وعلى ثلاثة بالحبس مع التشغيل سنة ، وجلد كل واحد منهم خمسين جلدة ، وعلى خمسة بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة ؛ وتبرئة الباقين والافراج عنهم فى الحال إن لم يكونوا محبوسين لسبب آخر .

وفى يوم الخميس ٢٨ يونيو نفذ حكم الاعدام والجلد فى وقت واحد فى قرية دنشواى . وكانت الاجراءات الشنيعة التى لجأ اليها رجال الاحتلال فى هذا الحادث مثار سخط عميق فى مصر والخارج . وأذكى هذا السخط ما قام به مصطفى كامل من الحملات القوية فى متديبات أوروبا وصحفها منوها بفضاعة الأحكام التى صدرت وشذوذ الاجراءات التى اتبعت وكونها تتنافى وأبسط قواعد المدنية والعدالة والانسانية . وكان لهذه الحملات أثرها فى إنجلترا ذاتها ، وتأثر بها فريق كبير من رأى العام البريطانى ولاسيما دوائر الاحرار ؛ وظهر صدى هذا الأثر فى البرلمان حيث استجوب السير ادوارد جراى عن حادثة دنشواى ، فلم يجد ما يدافع به عن خطة المحتلين فى هذا الحادث سوى اتهامه المصريين بالتعصب وبأن هذا التعصب قد بلغ حداً يخشى منه على شمال إفريقيا كله . ولكن المصريين ، وحتى النزلاء الأجانب فى مصر ، احتجوا على هذه التهم الباطلة ، ودوتى هذا الاحتجاج ثانياً بين أرجاء البرلمان الانجليزى ، فاضطر السير جراى فى تصريح ثان أن يستبدل كلمة التعصب بكلمة القلق . وكان لهذا التراجع مغزاه وأثره فى الافراج عن المحكوم عليهم فى حادثة دنشواى كما سيجى .

وقد نوهنا فيما سلف بقطع العلاقات بين الخديو ومصطفى كامل فى سنة ١٩٠٤ فلما عزم مصطفى على السفر لأوروبا لقيامه بالدفاع عن شناعة هذه الحادثة رأى أنه من الواجب عليه أن يعيد الصلات الحسنة بينه وبين الخديو حتى يستدير برأيه ويظهره على إثارة رأى العام فى أوروبا وإنجلترا ضد هذا الحادث . فكانت الخديو بوساطتى فوافق عباس وأبلغت مصطفى ذلك فسافر إلى باريس قلندره وقام بحركة ضد كرومر وخطب



هناك خطباً كبيرة في مجمع من الكبراء كما كتب عدة مقالات في الصحف الفرنسية وخصوصاً الفيجارو .

وانتهت جهوده باثارة الرأي العام الانجليزي نفسه على شناعة الاجراءات التي اتخذت ، وبما وقع في مجلس العموم الانجليزي من استجواب كان له أثره في صدور العقو عن مسجون دنشواي كما سيأتي .

**الحرب والنظار والانجليز** . في يوم ٢٦ أكتوبر زار اللورد كرومر الجناب العالي وأبلغه أنه اتفق مع ناظر خارجية انجلترا على توسيع اختصاص النظار ، والتمس من سموه تعيين سعد بك زغلول ناظراً للعارف ، فوعده سموه بإبداء رأيه في الغد . وبعد المداولة في اليوم التالي بينه وبين رجال المعية ، قر الرأي على أن أقابل مصطفى فهمي باشا وأبلغه موافقة الخديو على هذا الاقتراح . وقد تسلمت الدكريتو الخاص بذلك وعدت للاسكندرية فوقعه سموه ، وأعدته ليلاً .

ولم يرتح الخديو أولاً لتعيين سعد زغلول ، ولكنني تعاونت مع الدكتور صادق رمضان ، طبيب المعية ومن أصدقاء مصطفى كامل ، على تحسين العلاقات وإزالة سوء التفاهم الذي يرجع إلى كثرة اختلاط سعد بك بالمرحوم الشيخ محمد عبده (\*) .

وفي ٣ نوفمبر صدر لي الأمر بالسفر إلى القاهرة ومقابلة بطرس باشا وتفهمه أن الجناب العالي كان ينتظر منه بعض معلومات عن مسألة الأزهر وعزم شيخه على الاستقالة وعما إذا كان الشيخ شاكر يصلح خلفاً له . وذلك قبل مقابلة المستشار المالي لجنايه حتى يكون على بينة من هذه الشئون ، وأنه الجناب العالي ينوي عند استقالة شيخ الأزهر أن يطلب تعيين الشيخ حسونة أو الشيخ شاكر . وأن أسأله رأيه كذلك في حضور البرنس محمد علي باشا صلاة الجمعة اليتيمة بجامع عمرو بالنيابة عن الخديو ، وكذلك رأيه في أن يرسل برقية لسكرومر يوم عيد الملك بالاعراب عن أسفه لعندم شهود هذه الحفلة أو يكتفي بارسال برقية تهنئة للملك .

فوافق بطرس باشا على مسألة الانابة في صلاة الجمعة ورأى أن يرسل الخديو برقية بالاعتذار . أما مسألة الأزهر فاستحسن بقاء الحال على ما هي عليه وحل شيخ الأزهر على عدم الاستقالة ، لأن الظروف غير ملائمة الآن .

(\*) وقد منح سعد بعدئذ رتبة الباشوية .

تأسيس شركة لستاندارد والوستاندارد . تم الصلح بين الخديو ومصطفى كامل كما نوهنا سابقاً دون أن يتقابلا . فلما رجع الخديو من أوروبا إلى الاسكندرية ثم عاد إلى القاهرة وكذلك رجع مصطفى كامل من أوروبا في ١٥ أكتوبر توسط الدكتور صادق رمضان ومهد السيل للمقابلة وفعلاً اجتمع مصطفى كامل والدكتور صادق رمضان ومحمد فريد بك ولطيف سليم باشا وقابلوا الخديو في سراى مسطرد واتفقوا على تأسيس الحزب الوطنى وجريدتى لستاندارد الفرنسية والستاندارد الانجليزية ، وأوعز الخديو سرّاً إلى الكثيرين من الأغنياء بالمساعدة ومنهم البرنس جميل طوسون واحمد مدحت يكن باشا وعمر سلطان بك ومحمد بك فريد كما وعد الخديو بالمساعدة فى هذا المشروع . وقد تكررت المقابلات السرية بينهم والخديو فى جامع سيدى التبرى بزممام القبة . وقد غلبت هذه التفصيلات من عباس . وقد سرنى هذا الوفاق .

وفى ديسمبر سافر مصطفى ومحمد بك فريد إلى أوروبا لانتخاب المحررين فى الجريدتين .

وعاد الخديو إلى القاهرة فى ٢٤ نوفمبر ، وفى ٢٩ منه قابل اللورد سموه وقال له : « إن وكالة روتر ورد إليها تلغراف فيه أن جريدة التيمس نشرت مقالا لمكانها فى مصر يدعى فيه أن الخديو يعضد مصطفى كامل بالمال لنشر جريدة فرنسية (\*) ، وانتقد اللورد هذا العمل بشدة ، فأجابه الخديو بأن ذلك لا أصل له وأنه لم يتقابل مطلقاً مع مصطفى كامل ولم يمدّه بمعاونة ما ، لا مباشرة ولا بالواسطة ؛ فقال اللورد ربما كان المشجع من أعضاء العائلة الخديوية ، فأجابه سموه بأن أغلبهم فقراء ولا يستطيعون بذل مثل هذه المعاونة ؛ فقال اللورد : « إن محمد بك فريد يمدّه بالمال ، فأجاب سموه بأن هذا اليك ليس من العائلة الخديوية ولا سلطان للخديو عليه .

وقد رأيت الخديو عقب هذه المقابلة فوجده فى غاية الغضب والتأثر ، وقال لى إنه لا يطيق صبراً على هذه الحالة ولا يحتمل هذه الاهانات بل يفضل الاعتزال على هذه المعاملة ، فهدأت روعه واشترك معى فى ذلك محمود بك صادق من رجال المعية . وقد جال بخاطرى أن جنوح الانجليز إلى هذه المعاملة يرجع إلى مسألة طابا وعليهم أن الخديو كان فى الظاهر معهم وفى الباطن مع السلطان وأكد ذلك لديهم عدم حضوره فى حفلة الملك .

(\*) هى جريدة (L'Etandard égyptien) التى صدرت بعدئذ سنة (١٩٠٧) .

مسألة الرتب أيضاً . في ٢٨ ديسمبر تقابل المستشار المالي مع الخديو ، فتحدث إليه في أمر الرتب والنياشين ، وأنه من الضروري أن تطلبها الحكومة للموظفين والأعيان في عيد الجلوس ؛ وطلب الرجوع إلى ذكريتو رياض باشا الذي يقضى بذلك فرأى سموه تأجيل البحث في هذا الموضوع حتى يقابل اللورد كرومر في الغد .

وفي اليوم التالي ، وهو المحدد لمقابلة اللورد كرومر ، حضر الشيخ على يوسف أولاً وتحدث معه الجناب العالي في الموضوع ، وعرض على سموه أن يقبل إعطاء الموظفين رتباً ونياشين . أما العمدة والأعيان فلا ؛ لأن المفتشين الانجليز يوعزون للمديرين بإعطاء صنائعهم أو من يقدمون الرشوة إليهم .

ثم حضر اللورد بعد ذلك وتحدث مع عباس ولكنهما لم يوصلا إلى نتيجة حاسمة ؛ وكان سموه عقب المقابلة في حالة تأثر وانفعال شديدين .